بعد جريانها في المصدر ولو مقدرا فلا يعترض بالمشتق الذي لم يسمع له مصدر لصحة ان هذه الاستعارة انما سميت تبعية لانها تابعة للاستعارة في المصدر ان كان المستعار مشتقا وتابعة للاستعارة في متعلق معنى الحرف ان كان المستعار حرفا وانما فسرنا الاستعارة بالاستعمال لدفع ما اورد على المص من ان الضمير في جريانها عائد على الاستعارة وهي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له فيلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه فكانه قال لجريان الاستعارة في الاستعارة ولا معنى له وحاصله ان الاستعارة تطلق على الاستعمال اي استعمال اسم المشبه به في المشبه وعلى اللفظ المستعار بالاشتراك اللفظي والمراد الاستعمال فيصير في الكلام استخدام حيث ذكر الاستعارة بمعنى اللفظ واعاد عليها الضمير بمعنى الاستعمال اهـ قوله بلا لزوم التصريح بالمصدر ط انه لابد من اجراء الاستعارة في المصدر ولو في النفس فقط فليس بلازم ان تكون في اللفظ وبين هذا بقوله الشيخ بل قصده انه ليس المراد حصول ذلك بالفعل بل هو مجرد فرض وتقدير لتصحيح الاستعارة لعدم امكانها في المشتق او الحرف بدون تلك الملاحظة لعدم صلاحيتها لها اهـ وسنوضح ذلك الى ان اليه قوله في المادة اي في الفعل بالنظر الى مادته اي الا الحدث الذي هو مدلول المادة ولم ننظر الى الزمان الذي هو مدلول الهيئة اهـ قوله في الهيئة اي في الفعل بالنظر الى الهيئة وهي كيفية تعتري الحروف التي هي المادة من حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها على بعض اهـ قوله واشتق من الابيات الى عجبي بالتي اي فالتشبيه والاستعارة في المشتق بطريق السراية والتبع اهـ قوله هذا تقرير مذهب القوم وعند الخصام بان حقيقة المصدر في كل من الماضي والمستقبل واحدة فكيف يتحقق استعارة احدهما للاخر ومنشأ البحث جعل المستعار لفظ الضرب من غير قيد ولشبهته ان التشبيه والاستعارة عند القوم في المقتل والمصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وجوابه ان الشيء يختلف باختلاف قيوده فهما وان كان واحدا بالذات مختلف بالاعتبار اي انه اعتبر هنا قيد خارجي لضرورة المغايرة بين الطرفين فجعل دال الضرب للماضي ودال الضرب في المستقبل هو كلفظ الضرب في المستقبل فاستعير اللفظ الاول للمعنى الثاني والمشتق من الاول ضرب بمعنى يضرب ولا شك ان الضرب المقيد بكونه في الماضي ليس حقيقة في الضرب المستقبل اهـ تنبيه في بيان كون الاستعارة في المشتق والحرف تبعية اما في الفعل فلانه

اولا

اولا ان معنى الفعل مركب من ثلاثة اجزاء الاول الحدث كالضرب والقتل وغيرهما مما يدل عليه بالمصدر والفعل موضوع له وضعا شخصيا بمادته اي جوهر حروفه مثل ض ر ب في ضرب اي مثل هذه الحروف المتحققة في لفظ ضرب المركب منها ومن الهيئة الخاصة تحقق الجزء في كله ومثل ق ت ل في قتل اي ومثل هذه الحروف المتحققة في لفظ قتل المركب منها ومن الهيئة المخصوصة والثاني الزمان والثالث النسبة الكلامية وهي تعلق المسند بالمسند اليه على وجه الايجاب او السلب والفعل موضوع لهما اي الزمان والنسبة بصيغته وهيئته اي حالته العارضة لحروفه من اجتماعها وترتيبها وحركاتها وسكناتها وضعا نوعيا بان قال الواضع وضعت هيئة كل فعل للدلالة على كل جزئي من جزئيات الزمن وكل جزئي من جزئيات النسبة الى فاعل حدث فهو من الوضع العام لموضوع له خاص والحركات والسكنات من الملفوظات اي مما تتعلق به اللفظ والنطق بخلاف الاجتماع والترتيب فمن المعقولات اي المعاني المدركة بالعقل فالجزءان الاولان وهما الحدث والزمان مستقلان اي لا يحتاجان في فهمهما من الفعل الى ضم غيره اليه فيفهمان منه بمجرد ذكره وحده فاذا قيل ضرب فهم الحدث الخاص والزمان الماضي ويضرب فهم الحدث الخاص والزمن المحتمل للحال والمستقبل وان لم يذكر فاعل والجزء الثالث من اجزاء معنى الفعل وهو النسبة غير مستقل اي يتوقف فهمه من الفعل الى ذكر فاعله معه فاذا قيل ضرب زيد فهمت النسبة الى فاعله المعين وان اقتصر على ضرب لم تفهم فمعنى الفعل مركب من جزئين مستقلين وهما الحدث والزمان ومن جزء غير مستقل وهو النسبة والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل وانما كان الثالث الذي هو النسبة غير مستقل لان الواضع جعلها مرآة بكسر الميم وتكون المرآة ومد الهمزة لملاحظة طرفيها المنسوب وهو الحدث والمنسوب اليه وهو الفاعل وآلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالاخر اي تطلب معرفة حالهما من كون احدهما ثابتا للاخر او منتفيا عنه حال كونهما مرتبطا احدهما بالاخر وليست النسبة مقصودة بالذات وكل شيء تكون حالته كذلك اي مرآة وآلة فهو غير مستقل بالمفهومية بمعنى لا يتم مفهومه بدون ذكر الطرفين اي بغير ذكرهما معا فان النسبة الدالة عن الطرفين او عن احدهما لم تفهم النسبة ففهمها متوقف على ذكرهما معا او احد الطرفين